



بسم الله الرحمن الرحيم

أعادة هيكلة القطاع الخاص ضرورة في ظل الازمة المالية

سبق وأن كتبت عن إعادة هيكلة القطاع العام (الحكومة) في سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك بسبب الترهل والتضخم والبطالة المقنعة والفساد الاداري الذي انتشر ونخر في الجهاز الحكومي وذكرت كيفية التعامل معه واتمنى من المسؤولين واعضاء مجلة الأمة الاطلاع على هذه الدراسة لما لها من أهمية ، المهم أن كتابتي اليوم عن إعادة هيكلة القطاع الخاص (شركات وبنوك) اصبح لزاماً علي أن اذكرها وخاصة بعد ظهور الازمة المالية العالمية والتي بالطبع أثرت على دولة الكويت وكشفت الكثير من خفايا الشركات والبنوك سواء في هيكلتها أو ادارتها مما ادت الى جفاف السيولة وهبوط اسعار اسهمها وعدم مقدرتها على استيفاء ديونها وانعدام ثقة المستثمرين سواء الكويتيين أو الاجانب وخاصة بعد ظهور تعاملات من بعض البنوك في استثمار غير آمن وفيه الكثير من المخاطر والبعض الاخر لم يتبع تعليمات بنك الكويت المركزي في كثير من الأمور سواء بالقروض أو الاستثمار المحلي والخارجي ولازالت الأيام والشهور القادمة تتكشف لدينا الكثير من الأهمال والاطياء وعدم الشفافية والوضوح بميزانيات هذه الشركات والبنوك وما هو إلا انعكاس لمدى الحاجة إلى ضرورة إجراء عملية إعادة هيكلة للقطاع الخاص وتكون في جانبين المالي والاداري .

وما لم يتم إجراء إعادة الهيكلة بشكل صحيح؛ فإن النتيجة الحتمية لذلك هي تدني مستويات خدماتها بشكل عام وانسحاب عملائهم وما ينتج عن ذلك من تدهور في أعمالهم واستثماراتهم وتأخر في التنمية الاقتصادية.

الملاحظ خلال هذه الفترة القليلة منذ بدت الازمة المالية الكثير من الشركات والبنوك تعاني من هبوط اسعار اسهمهم واصولهم والتي شارفت على الافلاس وجفاف السيولة مما يعني وجود مشكلة ادارية ومالية تتركز في خبرة وكفاءة الموظفين الذين يديرون استثمارات الشركات والبنوك وكذلك في مجلس الادارة .

عدم وجود الشفافية والافصاحات الدورية عن ميزانيات واداء الشركات والبنوك تؤدي الى قلق وعدم ثقة عند المساهمين والعملاء والغريب هنالك بعض الشركات قد تفكر أو تتخذ قرارات بدون رؤية

حكيمه ومستقبلية لما قد يعرض استثمارات واموال المساهمين والعملاء لمخاطر و بدون علم أو رأي ومشاركة من المساهمين والمستثمرين ،مثل بعض البنوك أو الشركات قد تفكر في الاندماج مع مثيلتها لتعزيز قوتها وأعمالها وهذه ظاهرة تحصل وحصلت في امريكا وغيرها من الدول .

التوصيات والاقتراحات :

١. أسلوب اختيار القيادات الإدارية سواء في مجالس الادارات أو الوظائف التنفيذية في الشركات والبنوك يجب أن تتم على أسس سليمة و موضوعية وعدم التركيز على الولاءات السياسية والقبلية والشللية والمصلحية ، بل تضع في اعتبارها المقدرة الفنية والعملية لمن يتم اختيارهم وعلى البنك المركزي مراقبة ادائها دورياً ليس تدخلاً في صلاحيات الشركات والبنوك وانما حفاظاً على مصالحهم ومصالح المساهمين والعملاء.
٢. يجب أن تكون هنالك درجة من الشفافية والافصاح لعملائهم ومساهمهم عن الميزانيات والاداء بشكل دوري ، والتي لا يمكن إجراء إعادة هيكلة صحيحة بدون وجودها وهذه ماتسمى بحوكمة الشركات والتي تدخل ضمن مهام هيئة سوق المال .
٣. التواصل مع العملاء والمساهمين عن طريق التلفون أو المسجات أو الايميل ببيانات وتقارير ومعلومات دورية عن الوضع المالي والاستثماري لشركاتهم وبنوكهم .
٤. الاسراع في اصدار التشريعات والقوانين المعطلة بين الحكومة ومجلس الامة مثل قانون انشاء هيئة سوق المال وقانون الخصخصة وقانون الشركات وغيرها .
٥. تشديد رقابة بنك الكويت المركزي على الشركات الاستثمارية والبنوك وتكثيف التفتيش الميداني وخاصة بعد ضخ المال العام فيها وحرصا على عدم تكرار بعض الممارسات الغير مسؤولة من بعض هذه الشركات والبنوك والدخول في عمليات مشبوها أو فيها مخاطر .
٦. على الحكومة أن تقوم بمراجعة ورقابة والغاء الشركات التي تم الترخيص لها بدون وجود نشاط لها وانما رخصة ورقية ولم تُفعل ولم تباشر عملها وقد تستغل لجلب عمالة مقابل عمولات منهم .
٧. دمج بعض الشركات وخاصة المتشابهة في الانشطة والاهداف ويتم تصميم هيكل تنظيمي جديد يتضمن تفويض الصلاحيات وانسياب اجراءات العمل والاهم من ذلك استحداث ادارة للمخاطر مع تفعيلها بكفاءات وخبرات محلية واجنبية .

الدكتور/عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة